خيرات مصر

من يتصفح التقارير السنوية التي تنشئها الادارات المصرية في ختام كل عام عن سير اعمالها في ذلك العام يجد ان احوال البلاد صائرة من حسن الى احسن منهُ دواماً. ومن التقارير العمومية الفائدة التي لا باب للمبالغة فيها تقرير الجمارك المصرية التي تنبئ عن خيرات هذا القطر وحاجات اهلهِ وسير الاعمال فيهِ. وقد نُشر الآن تقريرها عن العام الماضي وهو مسهب كالتقارير السالفة ناطق صريحاً بما قدمناهُ من ارتقاء البلاد وازدياد ثروتها

فاولاً زادت قيمة الصادرات من القطر المصري في العام الماضي عما كانت عليهِ في العام الذي قبلهُ نحو ست مئة الف جنيه فانها كانت في العام الماضي ١٣٢٣٢١٠٨ وفي العام الذي قبلهُ ١٢٦٣٢٤٥٠ والفرق بينهما ٥٩٩٦٥٨ جنيهاً واكثر هذه الزيادة من القطن والسكر وهما اعظم الحاصلات الزراعية بل اعظم جنى القطر المصري الذي يتجر بهِ. ونقصت قيمة المعادن التي تصدر من القطر المصري نحو ٥٤ الف جنيه لان الناس لم يعمدوا بعد يسبكون الحلي سبائك و يبيعونها كما كانوا يفعلون قبلاً

وقد زادت قيمة الواردات ايضاً مليوناً و٤٣٨ الف جنيه ولا بدَّ من ان بعض هذه الزيادة من المواد التي دعت اليها حملة السودان و بعضها من البضائع التي اكثر التجار من جلبها ظناً بقرب فتحهِ فقد بلغ ثمن المسرجات التي جُلبت في العام الماضي اكثر من مليون وخمس مئة الف جنيه وكانت في العام الذي قبلهُ مليوناً وثلث مليون فقط

الا ان المقابلة بين سنتين فقط لا تكفي للحكم فلا بدَّ من المقابلة بين سنين كثيرة وهذا تفعلهُ ادارة الجمارك المصرية وتعبّر عنهُ بالارقام دواماً وبالرسوم الملونة احياناً. مثال ذلك غلة القطن فانها كانت على ازدياد مستمر في السنوات الماضية وارتفعت من نحو مليونين ونصف مليون قنطار الى نحو خمسة ملايين قنطار. وغلة السكر فانها ارتفعت من نحو عشرين او ثلاثين مليون كيلوغرام الى ٧٣ مليون كيلوغرام. وغلة بزرة القطن فانها ارتفعت من ثلاثة ملايين ونصف مليون اردب الى اكثر من ستة ملايين اردب. اما بقية الاصناف الزراعية فيتعذر الحكم في زيادتها او نقصانها لان ما يصدر منها من القطر قليل جداً لا يبنى عليهِ حكم. غير ان اسعار الحاصلات لم تزد بزيادتها بل لم تبقَ على حالها ولو بقيت على حالها لتضاعفت قيمة الصادرات وصارت خمساً وعشرين مليوناً من الجنيهات على الاقل وصار اهالي القطر المصري من اغنى

اهل الارض ولكن الاسعار هبطت في كل البلدان باتقان الزراعة واستتباب الامن وسهولة النقل وغلاء الذهب فهذه الاسباب كلها جعلت ثمن قنطار القطن مئة وسبعين غرشاً بعد ان كان ثلثمئة وثلاثين غرشاً منذ ثماني عشرة سنة وثمن كيلو السكر غرشاً واحداً بعد ان كان غرشين وثمن المئة اللتر من بزرة القطن عشرين غرشاً بعد ان كان تسعة وثلاثين وقس على ذلك سائر الحاصلات التي يتجر بها ومعلوم ان الذين يصلحون زراعة هذا القطر سواء كانوا من رجال الحكومة او من الاهالي انفسهم لا يد لهم في غلاء الاسعار وهبوطها وانما هم مطالبون بزيادة غلاتها وقد قاموا بما يُطلب منهم

ثانياً . ان النقود التي ترد الى هذا القطر اكثر من النقود التي ترسل منهُ كما ترى في هذا الجدول

السنة	النقود الصادرة	النقود الواردة
١٨٨٧	١٨٩٨٠٦٢	٣٠٦٦٧٤٠
١٨٨٨	٢٦٤٢٩٠٠	٢٠٣٨٩٥٦
١٨٨٩	١٩٦٣٦٩٩	١٩٠٠٤١٨
١٨٩٠	٢٠٨٥٤٥٥	٢٩٧١٤٦١
١٨٩١	١٥٢٣٩٥٠	٣٨٢٤٨٦١
١٨٩٢	٣٠٤٨٤٧٤	٣٨٢٦٣٩٣
١٨٩٣	٣٥١٧١٥٢	٢٩٤٦٦٧٤
١٨٩٤	١٨١٦٢٥٦	١٩٩٥٦٧٦
١٨٩٥	٢٣٢٢١٩٠	٤٣١٩٢٦٥
١٨٩٦	١٨٢٦١٦٠	٣٢٢٠٤٢٥
والجملة	٢١٦٤٧٢٩٨	٢٩٦١٠٨٦٩

فالنقود الواردة في هذه السنين العشر تزيد على النقود الصادرة ثمانية ملايين جنيه ولابدَّ من ان هذه الزيادة باقية في القطر المصري

ثالثاً . ان تجارة السكاير التي اشرنا اليها في مقالة "التبغ وشاربوهُ" في هذا الجزء قبل ان اطلعنا على تقرير الجمارك المصرية آخذة في الازدياد عاماً فعاماً فقد كان الصادر منها سنة ١٨٩٢ نحو ١٨٨ الف كيلو فصار في السنة التالية ٢٠٥ آلاف كيلو وفي التي بعدها ٢٣٠ الف كيلو وبلغت في العام الماضي ٢٦٢ الف كيلو

رابعاً . ان اكثر تجارة هذا القطر لم يزل مع البلاد الانكليزية كما كان قبل الاحتلال بل كما كان منذ عشرين عاماً او اكثر. فقد قلنا ان قيمة الصادرات ١٣ مليون جنيه ويظهر من تقرير الجمارك ان الانكليز دفعوا من ذلك سبعة ملايين جنيه والستة الملايين الباقية دفعتها بقية امم الارض على هذا الترتيب دفع الروسيون مليوناً و٤٧٣ الف جنيه والفرنسويون مليوناً و٢٠٨ آلاف جنيه والاميركيون ٩٢٧ الف جنيه والنمسويون ٦١٠ الف جنيه والايطاليون ٣٧٠ الف جنيه والاسبانيون ٢٩٥ الف جنيه واهالي سويسرا ٢٦٢ الف جنيه والعثمانيون ٣٨٥ الف جنيه . وقد دفعنا الى الانكليز ثمن البضائع التي جلبناها من بلادهم في العام الماضي ثلاثة ملايين جنيه اي اقل من نصف ما دفعوه الينا ودفعنا الى العثمانيين مليوناً و٥٣٣ الف جنيه والى الفرنسويين مليوناً و٢٩١ الف جنيه والى النمسويين ٧٠٠ الف جنيه والى الروسيين ٣٧١ الف جنيه .

خامساً . ان قيمة الواردات لم تزد كثيراً منذ عشر سنوات الى الآن وهي منذ عشرين سنة ولكن كميتها زادت كثيراً غير ان رخص اسعارها قابل زيادة كميتها حتى ان ما يستعمل في هذا القطر الآن من البضائع يزيد كثيراً عما كان يستعمل فيه منذ عشر سنوات او اكثر وذلك من دلائل السعة وتوفر المال وتحسن الاحوال

كنوز الدنيا

مناجم الفضة

الفضة اخت الذهب وهما الجوهران المكرمان بل الغرّاران الكبيران بل السيدان المسلطان على العباد بل الالهان المعبودان في كل قطر وناد . رآهما الانسان منذ عهد قديم فاعجبه بياضها وبريقها فحلّى بها ثم بالغ في تحليلها فصارت مقوّماً لما يبذله من النعب والعناء وعلامة لثمنها في عينيه حتى فاق الذهب عند بعض الشعوب القديمة كالعرب ايام الجاهلية وقدماء الالمان . وكان ثمنها مساوياً لثمن الذهب عند اهل بابل حتى القرن السابع عشر وقد صدق ذلك على تلك البلاد بين سنة ١٦١١ و ١٦٤٦ من الفضة ما ثمنهُ ١٩ مليون جنيه ومن الذهب ما ثمنهُ ٩ ملايين و ٤٠٠ الف جنيه ولولا بغض المرسلين الهولنديين لوقعت البلاد غنيمة باردة لبعض الامم الاوربية بسبب ما فيها من الذهب والفضة